الفصل الخامس

نموذج نظرية التبعية

ناقشنا فى الفصل الثالث أهم الأفكار التى تنهض عليها نظريـة التحـديث، وفى الفصل الرابع تناولنا الاستراتجيات. التنموية التى تنطلق من أفكار نظرية التحديث... أعنى إستراتجية إحلال الواردات والتصنيع للتصدير، كما عرضنا لأهم الإنتقادات التى تعرضت لها هذه الإستراتجيات، وقد تبـين أن نظريـة التحديث تنهض فى الفكر والممارسة على تصور مفاده أن هناك إمكانية لكـى تتبلور البرجوازية فى العالم الثالث على النحو الـذى يجعلهـا تتماثـل مـع البرجوازية فى البلدان الصناعية الغربية وبالإستناد إلى المسـاعدات الماليـة والتكنولوجية للبرجوازية الأخيرة.

والواقع أن الفكرة الأساسية التى تنهض عليها نظرية التحديث هـى نفـس الفكرة التى تنهض عليها بعض التأويلات الماركسية أى الإعتقاد بأنه ينتج عن التوسع الرأسمالى فى البلدان النامية تنمية للقوى الإنتاجية على النحـو الـذى يبلور الوجود الطبقى وإنتقاله من الوجود فى ذاته إلى الوجود لذاتـه. الأمـر الذى يحقق شروط بناء الإشتراكية.

نحاول فى هذا الفصل أن نعرض لأهم الأفكار التى تتضمنها نظرية التبعية تلك التى تتصل بجانب الفكر التنموى فى الأساس.

وفى البداية نشير إلى أن نظرية التبعية مشتقة من الماركسية، إلا أنهـا فـى نفس الوقت هى ناتج الحوار مع ماركس من ناحية والحوار مع نظرية التحديث من ناحية أخرى، فقد التقى ماركس ونظرية التحديث رغم إختلاف منطلقاتهمـا الفكرية حول الإعتقاد بفكرة تماثل البلدان النامية الناتج عن التوسع الرأسمالى.

فى كتابه "التنمية والتخلف دراسة بنائية" يشير "السيد الحسينى"[١] إلى أن مفهوم التنمية عند ماركس يعنى ماتحقق من مشروعات صناعية وتجارية قامت بها البرجوازية بعدما تخلصت من أركان المجتمع القديم (أى المجتمع الإقطاعى) تلك التى كانت تقوم على القنانة والطوائف المهنية الأمر الذى أرتبط بإنفصال المنتج عن شروط إنتاجه. إذ تحقق هذا الإنفصال تمامًا بالثورة الصناعية والأخذ بالإنتاج الآلى وزيادة الطابع الإجتماعى للعمل، كما يشير أن ماركس عندما درس الهند وجد أن بريطانيا قد حققت لهذا البلد وحدة سياسية وإدارية مستندة إلى أساليب إتصال حديثة وتنظيم جيش وطنى طبقًا للأسس الحديثة، هذا بالإضافة إلى إدخال الصحافة الحرة وتدريب الطبقة الحاكمة تدريبًا مستندًا إلى العلم الأوربى. كذلك أنشأت بريطانيا السكك الحديدية ومتطلبات التصنيع الأخرى، أيضًا عملت بريطانيا على تقويض دعائم الصناعة الوطنية وإضعاف مجتمع القرية بوصفه الوحدة الأساسية للحياة الهندية. بإختصار كانت لبريطانيا مهمة مزدوجة فى الهند تتمثل فى تحطيمها أركان المجتمع الأسيوى القديم من ناحية وإنها قد وضعت بعد ذلك الأسس المادية للمجتمع الغربى فى آسيا من ناحية أخرى.

معنى ذلك أن ماركس يرى أن التوسع الرأسمالى مؤديًا إلى التجانس أو التماثل بين البلد النامى والبلد الصناعى المتقدم. الأمر الذى يعنى أنه امتدح هذا التوسع. هكذا تشكل تأويل للماركسية ينظر إلى "نمط الإنتاج الرأسمالى وقواه الإقتصادية الغالبة على إنها تؤدى إلى تجانس العالم على أساس تنمية قوى الإنتاج فى إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية، فمثل هذه التنمية تمهد الطريق للإشتراكية بجمعها الشروط الموضوعية اللازمة لها".[٢] وفى رأى "سمير أمين" هذا هو مضمون التأويل الإقتصادى للماركسية، فهو تأويل يمتدح الطابع العالمى للتوسع الرأسمالى".[٣] فى كتابه "الدولة فى العالم الثالث الرؤية السوسيولوجية" يقول "أحمد زايد"[٤]: "لعل الفكرة الأساسية التى نهضت عليها نظرية التبعية ترتبط بتعريفها للرأسمالية على نحو يختلف عن التعريف

المألوف فى النظرية الماركسية التقليدية، فالرأسمالية ليست نموًا فى أساليب الإنتاج يؤدى إلى أن تتحول قطاعات عريضة إلى بروليتاريا الرأسمالية تعرف على العكس من ذلك على أنها علاقات التبادل التى تؤدى إلى أن يتحول فائض القيمة من مكان لآخر أى ينتج فى مكان ويستهلك فى مكان آخر من خلال علاقات تقسيم عمل غير متكافئة بين الدول" ويزيد "أحمد زايد" هذه النقطة إيضاحًا بقوله: "لقد تأسست نظرية التبعية على هذا الفهم للرأسمالية والذى يختلف بلاشك عن التعريف الماركسى للرأسمالية بإنها تحويل لقوة العمل إلى بروليتاريا لا تمتلك سوى فائض عملها وفصل هذه القوة عن أدوات العمل التى تستخدمها الرأسمالية فى هذا التعريف الماركسى تنمو نموًا داخليًا من خلال التناقضات بين رأس المال والعمل. أما فى تعريف نظرية التبعية للرأسمالية فإن هناك تفاعلاً بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية فى نموها". واضح هنا أن جوهر نظرية التبعية يتمثل فى إنفرادها بتعريف معين للرأسمالية ينطوى على فكرة عن التوسع الرأسمالى تمثل نقيض مايذهب إليه ماركس من أن التوسع يؤدى إلى التجانس، فالتوسع الرأسمالى طبقًا لنظرية التبعية يؤدى إلى تشكيل علاقة من خلالها ينتقل الفائض الإقتصادى من البلد النامى إلى البلد المتقدم، وطبقًا لهذه العلاقة فالرأسمالية نظامًا دوليًا يتجاوز الحدود القومية.

عند هذه النقطة ننتقل إلى الشق الآخر من الحوار.. أعنى حوار نظرية التبعية مع نظرية التحديث، ففى البداية ترى نظرية التبعية أن التفكير فى التنمية بعد الحرب العالمية الثانية أرتبط بالتناقض بين التطلعات والضغوط الإستهلاكية وبين نقص المتاح من القدرات الإنتاجية والموارد. الأمر الذى أرتبط بحدوث المشكلات والتوترات كالإستدانة من الخارج والتوتر الإجتماعى والسياسى المقلق. كانت الصيغ الفكرية المطروحة فى ذلك الوقت تنطلق من منطق التحليل الماركسى الذى كان يتوقع أن تحقق البلدان النامية تنمية رأسمالية وأن تتعاون البروليتاريا لبعض الوقت مع البرجوازية لحين موعد قيام ثورة تقودها البروليتاريا لإزاحة البرجوازية والرأسمالية عن مسرح السلطة.(٥)

أيضًا وكما أسلفنا القول فى موضع سابق طرحت صيغة نظرية التحديث إمكانية تكرار النموذج الغربى فى التنمية.

من هنا أتفقت الصيغتان الفكريتان على أن منطق التنمية لابد أن يكون منطقًا رأسماليًا يستند إلى التعاون مع الغرب، كما أسلفنا القول ظهرت نظرية التبعية فى إطار هذه البنية الفكرية التنموية.

فى كتابه "التنمية العصية من التبعية إلى الإعتماد على النفس فى الوطن العربى" يوضح "يوسف صايغ"[٦] أن أفكار نظرية التبعية ظهرت من خلال نقد إقتصاديى أمريكا اللاتينية للتحليل الذى تطرحة النظرية التقليدية بشأن التجارة الخارجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة. إذ ترى النظرية التقليدية أن "تقسيم العمل الدولى الذى يجرى التبادل التجارى فى إطاره هو النمط الأمثل والعقلانى وأن قوى العرض والطلب كفيلة بالحفاظ على نمط التبادل الذى يكفل التوزيع الأمثل لخير فريقى التجارة الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية محركة للنمو". أيضا وفى إطار تحليل النظرية التقليدية فشروط التبادل تتغير بالضرورة لكن فى صالح البلدان النامية لأن تكلفة إنتاج السلع المصنعة تنخفض تدريجيًا بمعدل أسرع من إنخفاض تكلفة إنتاج المواد الأولية والخامات. من هنا يمكن للبلد النامى أن يوفر مزيدًا من الموارد المالية تتيح الإستثمار المحلى (الوطنى) فى البنية التحتية، التعليم، الإسكان أو إستيراد مزيد من السلع لقاء الكمية نفسها من المصدرات ".

معنى هذا أن تحليل النظرية الإقتصادية التقليدية ينطلق من الإعتقاد بالتجانس بين البلد النامى والبلد الصناعى المتقدم. رفض إقتصادي أمريكا اللاتينية التحليل الذى تطرحه النظرية التقليدية المؤسس على فكرة السوق تلك التى تحقق التوازن وصالح الطرفين، فتحليل النظرية التقليدية يفترض أن علاقة التبادل التى من خلالها تنتج البلدان النامية الخامات والبلدان المتقدمة السلع الصناعية، تفترض أنها علاقة ثابتة طبيعية مفروضة بفعل قوانين السوق

وليست مفروضة بفعل السياق غير المتكافىء إقتصاديًا وسياسيًا وتكنولوجيًا بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة.

ففى ظل هذا السياق تنشأ علاقات الخضوع والسيطرة، الخضوع من جانب البلدان النامية والسيطرة من جانب البلدان الصناعية، والأساس الموضوعى لعلاقة الخضوع والسيطرة هو أن تتخصص البلدان النامية فى إنتاج الخامات والبلدان الصناعية فى إنتاج السلع. ويرى "بريبيتش"[٧] وهو من إقتصاديى أمريكا اللاتينية أن علاقة السيطرة والخضوع بين البلدان النامية والبلدان الصناعية تعكس أن الإقتصاد الدولى يشكل بنية تتكون من نوعين من العناصر، الأولى تتكون من أقلية من البلدان الصناعية المتقدمة التى تشكل مركز الإقتصاد الدولى بينما الثانية وهى البلدان النامية التى تشكل الأكثرية وهى تتواجد فى أطراف النظام وقد نشأت هذه البنية من خلال النمو الرأسمالى وتطورت بفعل التغلغل الرأسمالى الغربى فى الأقتصادات المتخلفة، الذى أصطنع مجموعة من الإجراءات التى من شاءنها إعادة ترتيب البنية الاقتصاديات والإجتماعية لهذه الإقتصادات على نحو يجعلها تستجيب لإحتياجات بلدان المراكز، ويرصد "إيف لاكوست"[٨] هذه الإجراءات على النحو التالى:-

١- غرس العلاقات النقدية فى بلدان المستعمرات والعمل على نقل إقتصادها بالتدريج من إقتصاد قائم على الإستهلاك والإكتفاء إلى إقتصاد قائم على التصور الزراعى.

٢- نزع حيازة الفلاحين فى هذه المستعمرات وتحويل أراضيهم التى كانوا يزرعونها من أجل الإستهلاك المحلى إلى مزارع تزرع الحاصلات المخصصة للتصدير لحساب الشركات الأجنبية، ولقد تمت هذه العملية إما بواسطة العنف وإما بواسطة الشراء الإجبارى وإما بواسطة الحصول عليها بأسعار رمزية من خلال الحكام والأمراء وذوى النفوذ.

٣- تخريب الصناعات التقليدية والورش الحرفية التى كانت تنتج الكثير من السلع الصناعية التى تلبى مطالب السكان المحليين، ولقد تم هذا التخريب من خلال إغراق القوى الإستعمارية لأسواق هذه المستعمرات بمختلف منتجاتها الصناعية.

يرى "لاكوست"[٩] أن ناتج هذه الإجراءات خلق طبقة محلية تتكون من كبار ملاك الأرض الزراعية (الغائبين) وكبار الملاك العقاريين وكبار التجار وأصحاب التوكيلات التجارية للشركات الأجنبية والمرابين والسماسرة وكبار الموظفين الحكوميين.

من هنا فعلاقة التبعية أعمق من أن تكون مجرد علاقة تبادل تجارى، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية، وحصول عدد كبير من بلدان العالم الثالث على الإستقلال السياسى أصبح من الصعوبة أن تفرض بلدان المركز التبعية بشكل مكشوف وفاضح على بلدان الأطراف. لذلك لجأت حكومات بلدان المركز إلى آليتين تمكنت بفضليهما من الحفاظ على سيطرتها الإقتصادية. كانت الأولى تحويل قسم كبير من قوتها إلى شركاتها العملاقة المتعدية الجنسية، والثانية "تغليف" قوتها ونفوذها للتعمية بكثير من المهارة وأتخذ التغليف عدة أشكال منها "المساعدات الخارجية" التى كانت ترافقها شروط متعددة الأطراف كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والتحويلات الثقافية والمالية بشروط مجحفة جدًا بمصالح البلدان المتخلفة.[١٠]

فى ضوء هذا العرض الموجز لأهم أفكار نظرية التبعية ننتقل إلى مناقشة بعض القضايا التنموية التى تتصل مباشرة بنظرية التبعية، وفى البداية نوضح أنه إذا كان أسلوب التنمية المتبع فى المجتمعات الغربية قد أفرز كما ترى نظرية التبعية نسقًا عالميًا رأسماليًا من خلاله إنقسم العالم إلى مراكز وأطراف، فالسؤال هنا: هل أنتقلت الرأسمالية إلى بلدان الأطراف بالمعنى الذى يجعل نمط الإنتاج الرأسمالى هو النمط الغالب الذى يتجانس المجتمع

ويتماثل على أساسه؟ أو بعبارة أخرى هل يمكن فهم التركيبة الطبقية للمجتمع التابع فى ضوء مقولات ماركس عن الإستقطاب الطبقى وإنقسام المجتمع إلى طبقتين إحداهما هى البرجوازية والأخرى هى البروليتاريا؟ أو بعبارة ثانية: هل نجحت إستراتيجيتى إحلال الواردات والتصنيع للتصدير فى إشاعة أو إنتشار نمط الإنتاج الرأسمالى ومن ثم تصفية الأنماط السابقة عليه؟ أو بعبارة ثالثة وأخيره هل نتج عن التوسع الرأسمالى فى البلدان النامية أن أصبح فى الوسع لحفنة قليلة من الفلاحين أن تطعم أكثرية السكان الذين يعملون بالأنشطة الصناعية والتجارية فى المدن؟.

فى كتابه "الدولة فى العالم الثالث، الرؤية السوسيولوجية" يقول "أحمد زايد".[١١] "يؤكد كثير من الباحثين فى هذا الصدد على فكرة أن التوسع الرأسمالى الغربى عبر المحيطات النامية لايؤدى إلى ظهور الرأسمالية بقدر مايؤدى إلى إتساع الأنشطة الهامشية، فأنشطة مثل الحرف والخدمات اليدوية والتجارة الصغيرة فى السلع والخدمات والأنشطة المتصلة بالزراعة وتربية الحيوانات عند المستوى المعيشى، كل هذه الأنشطة لاتختفى مع التوسع الرأسمالى بل إنها تمتد وتتوسع مكونة قطاعًا من الإقتصاد يمكن أن يطلق عليه القطاع الهامشى أو القطاع غير الرسمى".

فى دراسته "التضخم الحضرى فى البلاد النامية كشف "محمود جاد"[١٢] بوضوح عن إرتباط التضخم الحضرى بأسلوب التنمية الذى يستند إلى إستراتيجية إحلال الواردات". يوضح الباحث فى البداية مفهوم التضخم الحضرى بوصفه يدل على عدم التوازن بين تفوق نسبة سكان الحضر وبين ضآلة فرص العمالة المطروحة فى المجتمع الحضرى بسبب ضعف القطاع الصناعى وعدم قدرته على إستيعاب العمالة، الشأن الذى يؤدى بالضرورة إلى حدوث مشكلات البطالة، كذلك يعبر التضخم الحضرى عن غياب الأساس الإقتصادى الذى يضمن مستوى معيشة للبلد النامى مماثل لما هو سائد فى البلدان الصناعية المتقدمة، أيضًا يمثل التضخم الحضرى ناتج تدفق الهجرات

الريفية إلى المدينة بغرض الحصول على العمل، إلا أنها لاتجده لندرة فرص العمل الحضرية. ثم ينتقل الباحث إلى عرض مظاهر التضخم الحضرى التى تتمثل فى تواجد الأحياء المتخلفة وأحياء واضعى اليد التى تتميز بأن المقيمين بها من أصول إجتماعية ريفية وهم يعيشون أوضاع إقتصادية متدهورة وتتفشى الرزيلة والجريمة وسوء الخلق وإضطراب الحياة الأسرية والمهنية. هذا بالإضافة إلى إنهم يعيشون فى بيئة طبيعية تتميز بوجود الشوارع الضيقة غير المخططة وغير الممهدة والمنازل القديمة أو الأيلة للسقوط والتى تكتظ بعدد فوق طاقتها من السكان، أيضًا من مظاهر التضخم الحضرى تفشى العمالة المتدنية أو الهامشية، فهى تتألف من أربع فئات: الفئة الأولى: تشمل الحرفيون والمطرزين بالزخارف وصناع السلال والحصير. الفئة الثانية: تجار الشوارع والعاملين بالخدمات كالباعة المتجولين وماسحى الأحذية ومنادين السيارات والعتالين والسعاة ومطربى الشوارع وعمال الصيانة والحراس وبائعى الطعام وكتبة الخطابات العامة. الفئة الثالثة: عمال البناء الموسمين كالنجارين والبنائين بالأجر والسمكرية وعمال الكهرباء. الفئة الرابعة: العاملين بالمهن الدنيا والبغايا والشحازين والمنحرفين وجواسيس البوليس وبائعى المخدرات. يرى الباحث أن ظاهرة التضخم الحضرى هى ناتج أسلوب التنمية الذى أعتمد على نقل التكنولوجيا الغربية التى تتميز بكثافة رأس المال وقلة التشغيل إذ نتج عنها تهميش القوى العاملة فى المناطق الحضرية.

واضح هنا إلى أى مدى تكشف هذه الإستشهادات أنه لم ينجم عن التوسع الرأسمالى فى إطار استراتيجى احلال الواردات والتصنيع للتصدير انتشار نمط الإنتاج الرأسمالى بل اتساع الأنشطة الهامشية وتوسع للقطاع غير الرسمى أو غير المنظم. الأمر الذى يعنى كما ترى نظرية التبعية أنه يصعب فهم البناء الطبقى فى ضوء مقولات ماركس عن نمط الإنتاج الرأسمالى الذى عمل على محو الأنماط الإنتاجية السابقة عليه واستقطاب المجتمع فى طبقتين هما: البرجوازية والبروليتاريا، فمثل هذا الفهم يميز بلدان المراكز لا بلدان

الأطراف، الشأن الذى يصيغ بوضوح إشكالية التنمية فى بلدان العالم الثالث، فما هى أبعاد هذه الإشكالية؟ وكيف يمكن الخروج منها؟

فى كتابه "مدخل إلى علم إجتماع التنمية" يرى "أندروبسز"[١٣] أن فرانك وجد أنه خلال الفترة الإستعمارية فرض التخصص وتقسيم العمل الدولى الذى بمقتضاه تنتج بلدان العالم الثالث المواد الخام لإشباع إحتياجات القوى الإمبريالية، وقد كانت الصفوة فى العالم الثالث تلعب دور الوسيط بين المشترين الأغنياء والبائعين الفقراء (الفلاحين)، ويطلق عليهم "فرانك" أسم الصفوة الكومبرادورية، ويرى "فرانك" أن هناك سلسة من التبعية تتجه من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة فى العالم أو هو تسلسل يتجه من خلاله الفائض الاقتصادى حتى يصل الى المركز مرورًا بمن يخضعون لهذا المركز، يرى "فرانك" أن المطلوب أن تقطع الطبقة العاملة شبكة التبعية عن طريق الثورة الاشتراكية التى تزيح صفوة الكومبرادور فهم يمثلون الحلقة الضيقة فى السلسلة.

وعن استراتيجيتى إحلال الواردات والتصنيع للتصدير يقول فرانك: "إنها لم تؤد إلى توسع السوق الداخلية وزيادة الدخل القومى لكن بدلاً من ذلك تؤدى إلى كبح الأجور لتحقيق ربح من خلال الإنتاج وإحتمالات المنافسة على التصدير. فى كتابه "ما بعد الرأسمالية بلور" سمير أمين[١٤] مفهومى المركز والأطراف، فالمركز هو الذى يتحكم فى عملية التراكم الرأسمالى التى تعنى السيطرة على خمس شروط هى:-

١- وجود قطاع منتج للمواد الغذائية يحقق من جهة ربحية ويكون قادر على إنتاج السلع الإستهلاكية ليواجه الزيادة فى مجموع الأجور من جهة أخرى.

٢- السيطرة على رءوس الأموال واستقلالها النسبى إزاء المال المتعدى الجنسية وتوظيفها لدفع تنمية قوى الإنتاج.

٣- الهيمنة على السوق المحلية (التى تخصص للإنتاج الوطنى حتى لو لم

توجد قوانين للحماية الجمركية والقدرة على الدخول فى المنافسة الدولية حتى لو فى قطاعات محدودة).

٤- الهيمنة على الموارد ويتطلب ذلك ليس فقط الملكية بل القدرة على إستغلالها.

٥- الهيمنة على التكنولوجيا: قدرة القوى المحلية على إعادة تكوينها دون استيراد جميع عواملها (من الآلآت والمعرفة الفنية... إلخ).

أما الأطراف فهى لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم فهى تلك المناطق التى تتحكم القوى الخارجية فى تحديد مدى التراكم المحلى فيها. بتطبيق هذا التصور وجد " سمير أمين " أن تجارب التنمية التى تحققت فى العالم الثالث وخاصة البلدان التى حاولت تحقيق الشروط الخمس التى تميز بلدان المراكز (مصر الناصرية، الجزائر، تانزانيا، الهند، البرازيل، كوريا الجنوبية...إلخ) تميزت بالنواقص التالية: أزمة زراعية وغذائية – الدين الخارجى – التبعية التكنولوجية المتزايدة – الضعف أمام الإعتداءات العسكرية – تغلغل أنماط الإستهلاك الرأسمالية المؤدية إلى التبذير على نطاق واسع. يؤكد "سمير أمين" فى كتابه أن الفروق بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية من شأنها أن تجعل العلاقة بينهما علاقة استقطاب لا علاقة تؤدى على المدى القريب أو البعيد إلى التماثل أو التشابه بينهما. لذلك ناقش بشكل تفصيلى طبيعة الفروق من خلال مصطلحى "المراكز" و"الأطراف" فالأولى كما أسلفنا القول هى التى تسيطر على الشروط الخمس، ولهذه السيطرة معنيان:

المعنى الأول: أن البرجوازية التى تسيطر على هذه الشروط هى برجوازية فى حالة تبلور نجحت فى إقامة مشروعها الوطنى.

المعنى الثانى: إنه فى إطار الصراع الطبقى يمكن للبرجوازية أن تضع معالجات لهذا الصراع عن طريق إقامة تحالفات مع الطبقات الأخرى، ففى المراحل الأولى من التبلور البرجوازى أمكن للبرجوازية أن تقيم تحالفات مع طبقات يمكن أن تسميها بالطبقات الوسطى: صغار الفلاحين

وملاك الأراضى – البرجوازية الصغيرة فى قطاع التجارة والحـــرف. هذه التحالفات لازمة لمواجهة الخطر الذى مثلته البروليتاريا، تعنى هذه التحالفات أن مصالح هذه الطبقات واحدة، فمن خلال هـــذه التحالفـــات فرضت سياسات معينة لضمان دخول الـــريفيين والطبقـــات الحضـــرية والوسطى. فى مرحلة أخرى لازالت البرجوازية تعيش فيها أمكن توسع هذه التحالفات بإدخال الطبقة العاملة، الأمر الذى جعل المجتمع فى حالة تجانس وإجماع على الرأى وهو شرط إستمرار الديمقراطية الإنتخابية، ويرى " أمين " أن اشتمال التحالف على الطبقة العاملة كان ناتج اتســـاع نطاق الانتاج من جهة والسياسة الاشتراكية الديمقراطية أو الكنيزية فى ميدان الأجور والتضامن الاجتماعى من جهة أخرى. أما بلدان الأطراف فالتحالف كان بين رأس المال فى بلدان المراكز وبين الإقطاعيون وكبار الملاك فى الأطراف، وقد انعكس هذا التحالف فى انعـــدام الديمقراطيـــة والتقسيم الدولى للعمل. هذا فى مرحلة أولى.. أما فى مرحلـــة أخـــرى وتحديدًا عندما تكونت الدول الحديثة الناتجة عن حركة التحرير وبالتالى إلغاء النظم القائمة على الإقطاع وكبار الملاك نشأ التصنيع فى ظروف نظام عالمى غير موافق لتوسيع القاعدة الاجتماعية المحليـــة أى ضـــيق السوق، إذ ارتبط الإنتاج الصناعى بطلب الطبقات الوسطى أكثـــر منـــه بطلب الطبقات العاملة، فقد تطلب التصنيع التزايد فى استمرار اســـتيراد الآلآت والمعرفة الفنية ورءوس الأموال، فلابد من دفع كل ذلك بفرض أجور منخفضة من أجل التصدير. لذلك كانت الطبقة العاملة مستبعدة من دائرة السوق، ويرى "أمين" أن استبعاد الطبقة العاملة يكشف بوضـــوح عن التبادل اللامتكافىء، إذ ينشأ هذا التبادل نتيجة لتفاوت الأجور وهـــو تفاوت يعكس العلاقات الطبقية المذكورة، وقد تتفاقم الظـــروف نتيجـــة الأزمة الزراعية الموروثة من المرحلة السابقة.

أيضاحًا لفكرة "أمين" عن تفاوت الأجور: إرتفاع الأجور فى بلدان المراكز هو ناتج التحالفات الداخلية وانخفاض الأجور فى بلدان الأطراف هو ناتج التحالف الخارجى بين البرجوازية فى المراكز والبرجوازية فى الأطراف، هذه التحالفات كما يقول "أمين": تفرض أن يكون هناك توازن ديناميكى بين العرض والطلب الكليين بمعنى أنه خلال فترة زمنية معينة مقدار السلع الانتاجية المتاحة يستخدم من أجل انتاج سلع استهلاكية تجد منافذ لها خلال مدة الدورة. شكل توزيع الأجور يستخدم لتغطية إحتياجات الاستهلاك بينما الأرباح تخصص للتراكم.

فى ضوء هذا التحليل يصل "أمين" إلى نتيجة مفادها أن مصدر التبادل اللامتكافىء يتمثل فى ظروف الانتاج وليس فى ظروف التبادل، إذ يبدو أن العلاقات التى تنشأ بين المراكز والأطراف هى علاقات تبادل فى اطار السوق ترتبط بتحقيق مصالح متبادلة بين أطراف التبادل، لكن "سمير أمين" يرى أنه نظرًا لإقامة التحالفات فى المراكز بين مختلف الطبقات فالأجور ترتفع بينما تنخفض فى الأطراف نظرًا لغياب التحالفات الداخلية. لذلك يقول "أمين": أن فشل البرجوازيات فى الأطراف ناتج عن عدم قدرتها على صنع تحالفات داخلية واسعة (مع جماهير الريف والطبقة العاملة) تلك التحالفات التى أدت فى المراكزإلى نشر نتائج التنمية فى المجتمع كله ومن وراء ذلك تقويته إزاء الخارج. يرى "أمين" أن حل إشكالية التنمية فى الأطراف يتطلب اصلاحات اجتماعية واقتصادية تهيىء لإقامة ممارسة ديمقراطية حقيقية لا الديمقراطية الغربية الشكلية وأسلوب تنموى يخرج عن إطار النظام الرأسمالى. معنى هذا كسر التبعية التى لا تعنى هنا إلا إقامة الإشتراكية.

الإنتقادات التى وجهت إلى نظرية التبعية:

يتبين من العرض السابق أن الفكرة الأساسية التى تنهض عليها نظرية التبعية تتمثل فى أن نمو الرأسمالية وتطورها واختراقها للبنية الاقتصادية

والاجتماعية للبلدان النامية قد عمل على تحويل الهيكل الاقتصادى لهذه البنية من هيكل يستجيب للإحتياجات الداخلية فى إطار نمط من العلاقات سابق على نمط الإنتاج الرأسمالى إلى هيكل يستجيب للإحتياجات الخارجية لبلدان المراكز تلك التى تتمثل فى انتاج الخامات الزراعية والمعدنية وذلك فى إطار نمط من العلاقات الرأسمالية الدولية تحكمه علاقات السوق. وكما أسلفنا القول فى موضع سابق أن "بريتيش" ينظر الى العلاقات الرأسمالية الدولية أى العلاقات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة بوصفها بنية تتكون من نوعين من العناصر أحدهما هى المراكز وتتمثل فى أقلية من البلدان الصناعية والأخرى هى الأطراف وتتمثل فى أكثرية من البلدان النامية، ونمط العلاقات الذى يجرى بين المراكز والأطراف هو ما يشكل البنية (أى بنية النسق الرأسمالى العالمى) وكما يذهب كتاب نظرية التبعية تتميز هذه البنية بأن تحالف رأس المال فى بلدان الأطراف ليس فى داخل هذه البلدان لكنه مع رأس المال فى بلدان المراكز الشأن الذى يفسر انتزاع الفائض الاقتصادى من بلدان الأطراف، ويفسر ضعف نمط الإنتاج الرأسمالى فى البلدان الأخيرة.. أعنى بعبارات أخرى أن انتزاع الفائض الاقتصادى هو الفكرة الأساسية التى بمقتضاها يتشكل اللاتجانس على المستوى الداخلى والمستوى الخارجى، فعلى المستوى الأول: يمثل اللاتجانس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ناتج التوسع الرأسمالى من ناحية ويعيد انتاج هذا التوسع من ناحية أخرى، فكما يذهب كتاب نظرية التبعية وتحديدًا "سمير أمين"[١٥] يمثل اللاتجانس داخل بنية مجتمعات الأطراف شرطًا لخدمة حاجات بلدان المراكز لأنه يرتبط بتقديم العمل الرخيص فى قطاع التصدير.

الآن نتساءل ما الإنتقادات التى وجهت إلى نظرية التبعية؟ تعرضت نظرية التبعية إلى انتقادات من جبهتين: الأولى من بعض الماركسيين الذين يعتقدون بفكرة التجانس الناتج عن التوسع الرأسمالى فـ "بل وارن" وهو مفكر ماركسى يرى أن الاستعمار كان عامل دفع وتشجيع لحدوث تغير اجتماعى فى البلدان

المتخلفة وشكل أداة فى إزالة أنظمة اجتماعية قديمة واحلال الرأسمالية مكانها وأن هذا الأمر أحدث تحسناً فى مجال التنمية الرأسمالية فى عدد من بلدان العالم الثالث بل أنه أدى إلى تنمية حقيقية ملموسة يمكن مشاهدتها فى بلدان النمور الأربعة الصغيرة ووجد "وارن" أنه من المتوقع رؤية انتشار هذه العملية كذلك فى بلدان متخلفة أخرى [١٦].

أما الانتقادات الأخرى التى وجهت من أنصار نظرية التحديث، تتمثل فيما يذهب اليه "بيتر باور" أن بلدان النمور الأربعة حققت تنمية فى مجالات التصنيع والإصلاح الزراعى والتقدم التكنولوجى وحققت إرتفاع ملموس فى الدخل القومى والفردى وذلك بالإستناد إلى الأسلوب الرأسمالى فى التنمية الذى يعتمد علىالتعاون أو التبعية للغرب وأن نجاح هذه البلدان معناه أن بلدان أخرى تستطيع أن تحقق التنمية[١٧]. أيضًا يرى "سنجايا لال" أن الصفات التى تحدد التبعية يمكن العثور عليها فى بلدان متقدمة ولا تعتبر تابعة كالتغلغل المالى واستيراد التقانة وما إليها – هذا بالإضافة إلى أن التبعية التى عليها أميريكا اللاتينية لا تشير لأى علاقة سببية بالتخلف، أيضًا يشير "لال" إلى أنه ليس هناك تبعية لبلدان الأطراف للمراكز لأن بلدان الأطراف مستقلة سياسيًا، هذا بالإضافة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الأطراف والمراكز (أو الشركات المتعدية الجنسية) هى علاقة منافسة فى عرض السلع والخدمات عبر التجارة الخارجية وفى التحويلات المالية وفى تدفق رأس المال وفى حركة التقانة من المراكز إلى الأطراف.[١٨]

الرد على هذه الإنتقادات:

تكشف النظرة السريعة للإنتقادات الموجهة إلى نظرية التبعية عن فكرة أساسية مؤداها أنه قد ينجم عن التوسع الرأسمالى فى الأطراف الميل إلى التجانس والتماثل بين هذه البلدان وبين بلدان المراكز، ويرد "سمير أمين"[١٩] على هذا التصور قائلاً: "يجب الإعتراف بأن مستويات الإستهلاك الغربية لا يمكن تعميمها على جميع الشعوب بسبب عدم توافر الموارد الطبيعية، فالقول

بأن الميل إلى التجانس هو إنعكاس للقوى الرئيسية بينما عدم التجانس هو أمر انتقالى فقط، إن هذا القول فارغ من أى مضمون إذ أن الصفة الانتقالية هنا ظهرت بظهور الرأسمالية واستمرت قائمة إلى الآن ".

فيما يختص برؤية "سنجايا لال" يرى "يوسف صايغ"[٢٠] أن موقف التبعية أوصفاتها تظهر بوضوح فى الحالات التى تتبدى فيها قسم كبير جدًا من اقتصاد البلد. أما " لال" فهو يرى التبعية فى وجود جيوب تابعة قليلة الشأن داخل الاقتصاد كما هو الحال فى كندا أو بلجيكا مثلاً، فحالة التبعية ليست مسيطرة فى القسم الأكبر من الاقتصاد.

بشأن هذه النقطة يقول "سمير أمين"[٢١]: "إذا كانت كندا تابعة للولايات المتحدة وهذا الأمر فى ذاته واضح كالشمس فى وضح النهار إلا أنها غير طرفية الطابع ذلك لأن الأجور فى كندا أرتفعت مع الانتاجية كما عليه الحال فى الولايات المتحدة كذلك الاستثمارات الامريكية فى أوروبا غير استعمارية الطابع لكن فى جواتيمالا استعمارية الطابع لان ديناميكية الأجور وعوائد العمل فى أوروبا وفى جواتيمالا تختلف تمامًا". أما فيما يختص بالتنمية التى تحققت فى بلدان النمور الأربعة يتناول "سمير أمين" نموذج كوريا الجنوبية ويطرح فى البداية نظرة صندوق النقد الدولى إلى الأسباب التى أدت إلى نجاح هذا النموذج إذ تتمثل فى: الربط بين معدل نمو مرتفع والانفتاح الواسع على الخارج – ارتفاع نمو الصادرات الذى فاق نمو الدخل – فتح أبواب الشركات دولية النشاط – الاستفادة التكنولوجية – استراتيجية الاحلال محل الواردات. يرى "أمين" أن هذا النموذج التنموى تأسس على استغلال فاحش للأيدى العاملة الرخيصة. استثمار الأرض من أجل التصدير – التصنيع من الباطن لصالح الشركات ذات النشاط العالمى – تبعية وتفتت اجتماعى. الأمر الذى يتناقض تمامًا مع هدف السيطرة المحلية على التراكم، فهذه التجارب تستحق أن تسمى تنمية التخلف إدراكًا بأن التخلف ليس ركودًا لقوى الإنتاج بل إنعدام السيطرة على تنميتها. لكن أهمية تجربة كوريا ترجع ليس إلى ما يدعيه البنك الدولى،

فقد كان دور الدولة هنا مركزيًا يوفق بين مصالح اقتصادية متنوعة محلية أو أجنبية، إذ لعبت أى الدولة دور محرك التنمية، كانت ممارساتها إزاء رأس المال المدول قائمة على التحفظ فلم تسمح الدولة الكورية للرأسمال الأجنبى أن يؤسس مؤسسات فرعية، إلا فى حدود ضيقة وفضلت الدولة اللجوء إلى الإستدانة لدى السوق المالية العالمية وإنشاء مشروعات وطنية وشراء التكنولوجيا بالتقسيط لا بالجملة والعمل لضمان إبتلاع والسيطرة على هذه التكنولوجيا إذا كانت كوريا قد نجحت فعلاً فى استغلال فرص السوق العالمية، فذلك كان ناتجًا عن هذه الظروف والممارسات المتعارضة مع فلسفة البنك الدولى. أيضًا من الظروف التى أدت إلى نجاحها المنافسة مع كوريا الشمالية، كذلك الكونفوشية التى تكاد تتماثل روح البروستانتية، فالكونفوشية ليست إيدولوجية دينية بل مدنية علمانية، تكرس حب التنظيم وإحترام العائلة الأبوية، هذا فضلاً عن امتيازها بالمرونة فى التأويل.

يسأل سمير أمين: هل أنجزت كوريا التبلور البرجوازى الوطنى؟ يجيب: "أطروحتنا فى هذا الصدد هى أن الطبقة التكنوقراطية – العسكرية – الرأسمالية هى التى تنفرد بالحكم حاليًا فى كوريا وإذا استمرت الأوضاع على ذلك، تزايد الخطى أمام احتمال هجوم عنيف من الإستعمار "فالمشكلة المركزية فى هذه الظروف هى مشكلة الديموقراطية أى التعبير المستقل للقوى الشعبية وهى ضمان القدرة على مواجهة الخارج. لاشك أن الإعتراف بالتعبير المستقل للقوى الشعبية من شأنه أن يدفع إلى نمو اشتراكى فى المجتمع".

الهوامش

١- السيد الحسنى، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، مرجع سابق.

(*) فى كتابه "السلطة السياسية والطبقا ت الاجتماعية" يوضح بولانتراس "مفهوم إنفصال المنتج عن شروط إنتاجه" إذ يعنى هذا المفهوم ظهور الفرد الحر من كل القيود الشكلية هو شرط وجود اسلوب الإنتاج الرأسمالى أى تحرر شروط الإنتاج من روابط التبعية الشخصية والإقطاعية، ويرى "بولانتراس" أن هذا الشرط (أى الفرد المجرد) يدل على علاقة التملك الفعلى التى تتميز بإنفصال المنتج المباشر عن شروط إنتاجه فى مرحلة تاريخية محددة هى مرحلة الصناعات الكبيرة إيذاناً ببدء تكرار الإنتاج الموسع لإسلوب الإنتاج الرأسمالى الذى يستند إلى الطابع الجماعى للعمل وتركز رأس المال كناتج لإنفصال المنتج عن شروط إنتاجه. "ص ٢٢ -٣٣ نيكوس بولا نتراس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة.

٢- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربى، الطبعة الأولى، يناير ١٩٨٨.

٣- سمير أمين، نفس المرجع.

٤- أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، الرؤية السسيولوجية، مرجع سابق.

٥- يوسف صايغ، التنمية العصرية من التبعية إلى الاعتماد على النفس فى الوطن العربى، مرجع سابق.

٦- يوسف صايغ، نفس المرجع.

٧- يوسف صايغ، نفس المرجع.

٨- إيف لاكوست وبول باران، الاقتصاد السياسى للتخلف وأسباب التخلف الأساسية، دار الطليعة، الطبعة الأولى، أبريل ١٩٧٠.

٩- إيف لاكوست وبول باران، نفس المرجع.

١٠- يوسف صايغ، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس فى الوطن العربى، مرجع سابق.

١١- أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، مرجع سابق.

١٢- محمود جاد، التضخم الحضرى فى البلاد النامية، دار العالم الثالث، الطبعة الثانية، يوليو ١٩٩٣.

١٣- اندروستتر، مدخل إلى علم الاجتماع التنمية، مرجع سابق.

١٤- سمير أمين، مابعد الرأسمالية، مرجع سابق.

١٥- محمود عوده، الفلاحون والدولة، مرجع سابق.

١٦- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مرجع سابق.

١٧- يوسف صايغ، التنمية العصية من التبعية، مرجع سابق.

١٨- يوسف صايغ، نفس المرجع.

١٩- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مرجع سابق.

٢٠- يوسف صايغ، التنمية العصية، مرجع سابق.

openkanal.com